

الأزمة المالية العالمية ، أسبابها وأثارها في اقتصاديات الدول النامية

م.م. هند سلمان إلياس الطائي

جامعة النهرين – كلية اقتصاديات الاعمال

المستخلص

يعد موضوع الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس عام 2007 من اعنف الأزمات الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 ، وهذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما لها جذور أهمها التأثير السلبي للأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات عام 2000 ، وامتدت أثار هذه الأزمة الى باقي أنحاء العالم بفعل الترابط . وافرز تكرار الأزمات المالية في الدول النامية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية . ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث بدأت بوادرها في سنة 2008 وبرزت أكثر سنة 2008 .

وانعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية ، وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة . ومن المؤكد إن درجة تأثيرها تختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي ، لذلك فإن الخروج منها يتطلب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلّة عملات يتم الاتفاق عليها دولياً .

حاولت الباحثة هنا بيان كيف أن الأزمة المالية العالمية لها اثر على اقتصاديات الدول النامية ، فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث ، حيث تناول المبحث الأول الأزمة المالية العالمية من حيث المفهوم والتعريف والخصائص وما هي أنواعها ، وتناول المبحث الثاني أسباب الأزمة المالية وما هي الآثار الايجابية والسلبية لها وكيفية علاجها ، أما المبحث الثالث فقد تناول أثار الأزمة المالية العالمية في اقتصاديات الدول النامية ، وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

The Global Financial Crisis, Its Causes and Effects In The Economies Of Developing Countries

Abstract

The issue of the global financial crisis that hit the world economy since August 2007 was one of the worst economic crises after the Great Depression of 1929. This crisis was not the result of the moment, but the most important of which is the negative impact of the Asian financial crisis in 1997 and the crisis of the information technology sector in 2000, This crisis has caused the rest of the world due to interdependence. The recurrence of financial crises in developing countries is a worrying phenomenon that has threatened the economic and political stability of the countries concerned. The global economy is currently facing a real financial crisis that has hit the economies of developed and developing countries alike, starting in 2008 and emerging in 2008.

The American financial crisis reflected on most of the economies of the world so that it became implicated in the global financial crisis. As the Arab countries are part of the global economic system, they will be negatively affected by this crisis. It is certain that the degree of their influence

varies among the Arab countries according to their degree of integration and integration into the global economy. Therefore, stepping out of them requires the intensification of the international efforts to review the international monetary system, giving all countries the full economic and political freedom to choose to link their currencies to an internationally agreed basket of currencies .

The researcher tried here to explain how the global financial crisis has an impact on the economies of developing countries. The research section is divided into three sections. The first topic dealt with the global financial crisis in terms of concept, definition, characteristics and what types. The second topic dealt with the causes of the financial crisis and what are the positive and negative effects And the third topic dealt with the effects of the global financial crisis in the economies of developing countries, and concluded the research with a set of conclusions and recommendations

الفصل الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

بالرغم من أن موضوع الأزمة المالية العالمية يضرب بجذوره في التاريخ ، إلا انه عاد لي طرح نفسه بقوة مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية ، فالأزمات المالية التي ضربت البلدان النامية في العقود الأخيرة كانت مكلفة من حيث التباطؤ الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات الفقر والبطالة .

وللوقوف على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- أفرزت الأزمة المالية العالمية آثار سلبية على معظم دول العالم ، وفي ظل ذلك ، ما هي هذه الآثار السلبية التي تركتها هذه الأزمة .
- 2- ما هي الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة المالية العالمية .
- 3- ما هي آليات مواجهة الأزمة المالية العالمية .
- 4- ما هي جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها .

ثانياً : هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية

- 1- التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية وجنورها وبداياتها .
- 2- التعرف على الأسباب التي أدت الى حدوثها .
- 3- الكشف عن الآثار الايجابية والسلبية على اقتصاد الدول النامية .
- 4- التعرف على آليات معالجة الآثار الناتجة عنها .
- 5- الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تقديم جملة من التوصيات التي تسهم في تقليل مخاطر الأزمات المالية وتداعياتها في القطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الأزمة التي حصلت ، فهذه الأزمة لها اثر لا يستهان به على اقتصاد الدول النامية والتي كان لها نتائج وخيمة أدت الى ركود اقتصادي كبير مما انعكس على الجهود المبذولة في حل الفقر والبطالة .

رابعاً : فرضية البحث

يفترض البحث إن علاج الأزمة المالية العالمية ومعرفة أسبابها يساعد على تقليل أثارها على اقتصاديات الدول النامية .

المقدمة

ولقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الازمات والانهيارات المالية كان معظمها بسبب المضاربات السعيرية في العصر الحديث مروراً بانهيار البورصة الامريكية عام 1929 ، كما وقعت ازمة عدة نوبات من الازمات انطلاقاً من ثمانينات القرن العشرين ، بدءاً بأزمة الدين في امريكا اللاتينية (1981-1982) والتي امتدت لقرباً عقد من الزمن ثم ازمة الية سعر الصرف الاوربية (1992-1993) والتي تتبعها سلسلة من الازمات المالية الحادة وخاصة في اقتصاديات الاسواق الناشئة كأزمة المكسيك سنة 1994 وازمة جنوب شرق اسيا سنة 1997 وغيرها مثل روسيا والبرازيل وتركيا والارجنتين ، وتعتبر الازمة المالية العالمية عام 2008 التي تمثل امتداد لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، احد اقوى الازمات المالية من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي ، وهي ازمة نظامية عالمية تتدرج ضمن سلسلة الازمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن واعادت النقاش الايديولوجي حول الازمة الهيكلية للنظام الرأسمالي ، ولما كانت الشرارة الاولى لهذه الازمة هي انفجار فقاعة القروض الهينة الثانوية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة ، فإنه سرعان ما انتشرت العدوى الى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية المرتبطة بشكل مباشر او غير مباشر بقطاع العقار والى قطاعات واسعة في الاقتصاد الامريكي ومنه الى الاسواق المالية في العديد من اقتصاديات العالم ، لتشمل بذلك الدول الاوربية والاسيوية وتنتقل بعدها الى الدول النامية .

تمثل الازمة المالية العالمية المعاصرة حدثاً تاريخياً بارزاً في مطلع القرن الحادي والعشرين ، حيث اجتاحت عالم المال والاعمال منذ النصف الثاني من عام 2008 وبدأت بالإعلان عن انهيار بعض المؤسسات المصرفية بالولايات المتحدة الامريكية وذلك على خلفية ازمة الرهن العقاري لتنتقل بعد ذلك الى مختلف دول العالم ، وقد تجسدت هذه الازمة في الانتكاس الحاد في مؤشرات اسواق المال والبورصات والتراجع الكبير في المؤشرات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصناعة والسياحة ووقف المشاريع الاستثمارية وفقدان عدد من العمال لوظائفهم ومنازلهم وممتلكاتهم .

المبحث الاول

المطلب الاول ١١ الازمة المالية العالمية ، المفهوم ، التعريف ، الخصائص

اولاً ١١ مفهوم وتعريف الازمة المالية العالمية

شهدت الاسواق المالية العالمية عدة ازمات في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين تسببت في حدوث ازمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين اسباب حدوثها ، وكان اخرها الازمة المالية الراهنة ، وفيما يلي نستعرض مختلف الازمات ضمن النقاط التالية : (كورتل، 2009: 2) .

1- ازمة عام 1866 : حيث تعرضت عدد من البنوك الانكليزية للإفلاس ، مما ادى الى ازمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني ، وتعد هذه الازمة من اقدم الازمات التي عرفها العالم .

2- ازمة الكساد الكبير عام 1929 : وتعد من اشهر الازمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي واقواها اثراً ، اذ هبطت اسعار الاسهم في سوق المال الامريكية بنسبة 13% ، ثم توالى انهيارات في اسواق المال على نحو ما لبث ان امتدت اثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الامريكي وما تبعه من انهيارات في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الامريكي

تمثلت في انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي وانخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجي وارتفاع معدلات البطالة لتصل الى حوالي ثلث قوة العمل الامريكي عام 1932 .

النتائج المترتبة على هذه الازمة :

- أ- امتدت هذه الازمة الى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول اوربا الغربية على نحو هدد اركان النظام الرأسمالي .
- ب- فقدان شرعية القروض الاساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ (دعه يعمل دعه يمر) .
- ج- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

3- ازمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين : ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الاموال ، توسعت البنوك التجارية العالمية في الاقراض لحكومات دول العالم الثالث ، وقد اقترنت حركة التوسع في الاقراض بتعثر تلك الحكومات وعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون ، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول (عبد المجيد، 2009: 4) .

النتائج المترتبة على هذه الازمة :

- 1- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء ازمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي ، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الافلاس وانهيار جهازها المصرفي.
- 2- استمرت الازمة على مداد عقدين من القرن الماضي ، وخضوع الدول المدنية تحت ما يعرف ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي .
- 3- الازمة المالية عام 1997 : شهدت الدول الاسيوية ازمة مالية شديدة بدأت بإنهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها (الحسني، 2007: 5)

النتائج المترتبة على هذه الازمة :

- 1- اثر ذلك فورا على دول اخرى مثل الفلبين واندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .
- 2- تفاقمت الازمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من اكبر الدول الاسيوية الى ان بلغ 18% من حجم اجمالي الناتج المحلي لها .
- 3- تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلية كما حدث في اندونيسيا وكوريا الجنوبية ، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة .
- 5- ازمة فقاعات شركات الانترنت في اواخر القرن العشرين ومطلع الالفية الثالثة : عرف العالم نوع جديد من الازمات المالية بدأت حين ادرجت اسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك ، حيث ارتفعت اسعار اسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات ارباحا حقيقية مما ادى الى انفجار تلك الفقاعة عام 2000 .

النتائج المترتبة على هذه الازمة :

- 1- انخفاض اسعار تلك الاسهم بسرعة وبصورة ملحوظة .
- 2- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي ادت الى اغلاق اسواق المال بشكل مؤقت .

- 3- استمرار الانخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا لنسداك بحوالي 78% في 2002 .
- 4- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% الى 1% وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة .
- 6- الازمة المالية العالمية : هي الازمة التي نحن بصدد دراستها الآن
- في الوقت الذي بدأ العالم يعود الى كتابات كارل ماركس والنظريات الاشتراكية ، ظهرت في روسيا نظريات وتقارير وتنبؤات اخرى لعل من اهمها التصور الذي طرحه الخبير الاقتصادي الروسي اندريه كوبياكوف والذي توقع حدوث الازمة المالية والاقتصادية العالمية مبكرا واستندت معظم التنبؤات الى التصور الذي وضعه العالم الروسي نيكولاي كوندراييف في السنوات العشرين الاولى من القرن الماضي وفي تصوره ان النظام الرأسمالي يتأرجح بين الصمود والهبوط في كل مرحلة تدوم خمسين عاما ابتداء من عام 1926 (سهو، 2010: 257) .
- من خلال هذا المفهوم البسيط ظهرت عدة تعريفات للازمة المالية العالمية يمكن ذكر منها ما يلي:-
- أ- هي موقف او حدث مفاجئ غير متوقع فيه اثاره وعنف ومدته الزمنية قصيرة (عليوة، 2001: 5).
- ب- هي تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل اسعار الاسهم والسندات والودائع المصرفية واسعار صرف العملات (مرابط، 2009: 2) .
- ج - هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ، وتمتد اثار هذه الازمة الى قطاعات اقتصادية اخرى ومع استمرار تداعيات هذه الازمة على هذه القطاعات قد تتحول الى ازمة اقتصادية بمعنى الكلمة مثل الازمة الاقتصادية 1929 (الخرجي، 2009: 4) .
- وفي النهاية يمكن القول بأن الازمة المالية العالمية هي انهيار في الاسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي (الحسيني، 1999: 200) .
- ثانيا ١١ خصائص الازمة المالية العالمية**
- هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الازمة المالية العالمية منها (ابو فارة، 2009: 27):-
- 1- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع سواء الافراد او المؤسسات المتصلة بها .
 - 2- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها واسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها .
 - 3- تصاعدها المتواصل يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث المتسارعة .
 - 4- وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار ، وبالتالي عدم قدرته على تحديد اي الاتجاهات يجب ان يسلك .
 - 5- ان مواجهة الازمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانيات ، وحسن توظيفها في اطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الاطراف ذات العلاقة .
 - 6- سيادة حالة من الخوف من اثار الازمة وتداعياتها .
- المطلب الثاني ١١ جذور واسباب الازمة المالية العالمية**
- اولا ١١ جذور الازمة المالية العالمية**
- يجمع الكثير من الباحثين والمتخصصين على ان الازمة المالية الراهنة لم تكن وليدة اللحظة وانما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الاحداث الاقتصادية التي اثرت سلبا على اداء الاقتصاد الأمريكي ، ومن هذه الاحداث :

1- التأثير السلبي لازمة اسواق المال الاسيوية لعام 1997 وازمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت لسنة 2000 على اداء الاقتصاد الامريكي ، كما ان احداث 11 سبتمبر عام 2001 زادت من تفاقم الازمة ، ومن بين التأثيرات السلبية لهذه الازمة نذكر منها ما يلي (هباني، 2009: 3) :-

- أ- تراجع معدلات الاستهلاك مما ادى بالشركات الامريكية الى تخفيض انتاجها مع تراجع كبير في ارباحها.
 - ب- هروب مليارات الدولارات من الاموال المستثمرة داخل امريكا للخارج بسبب اجراءات تجميد الاصول المتخذة في اطار سياسة مكافحة الارهاب التي اعلن عنها عقب احداث 11 سبتمبر 2001 .
 - ت- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية ليصل الى 0.8% عام 2001 .
- 2- قيام الاحتياطي الفيدرالي الامريكي بتخفيض اسعار فائدة الاقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين باحتمال وقوع ركود اقتصادي عام 2001 وذلك من 6% في شهر يناير عام 2001 الى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة (بله باسي، 2009: 6).

3- العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الامريكية الى مستويات مقلقة ، حيث وصل هذا العجز في سنة 2005 الى 800 مليار دولار اي ما يعادل 6.4% من الناتج الاجمالي المحلي للولايات المتحدة الامريكية وما يعادل 1.5% من الناتج الاجمالي المحلي العالمي ، ويرجع الاقتصاديين ذلك الى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العمومية الامريكية بسبب تكلفة حربها على الارهاب وغزو العراق وافغانستان وزيادة وتيرة الاستهلاك مقارنة بالانتاج وزيادة وتيرة الاستثمارات خاصة في قطاع السكن والعقار مقارنة بالادخار (Peter, 2006: 255) .

4- تحول وجهة الاستثمارات الامريكية والاجنبية نحو قطاع السكن والعقار ، وهذا بسبب ازمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت وتدني معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات . وما زالت هذه الازمة التي ابتدأت قبل نحو ثمان سنوات تقريبا تنصدر الازمات التي جابهت البلدان المتقدمة على وجه الخصوص نظرا لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، وتهديدها لاستقرار النظام المالي والنقدي والدولي ، ومع الجهود المتواصلة التي بذلتها البلدان المتقدمة في مواجهة هذه الازمة والتغلب عليها ، الا ان هذه الازمة خرجت من نطاق سيطرة هذه البلدان عليها وقدرتها على احتوائها ، اذ امتدت اثارها الى باقي دول العالم بسرعة كبيرة للتشابكات والمصالح التي تربط هذه الدول بعضها ببعض (العودان، 2012: 23).

ويعتمد مدى تأثير كل دولة بهذه الازمة اساسا على مدى تنوع القاعدة الانتاجية في هذه الدول ، ودرجة انكشافها على العالم الخارجي ، ومدى تنوع اسواقها التصديرية ونوعية الاستثمارات القائمة فيها ، فالدولة التي تمتاز بتنوع قاعدتها الانتاجية وتخفض درجة انكشافها على العالم الخارجي وتتصف الاستثمارات الواردة اليها بأنها استثمارات مباشرة وطويلة الاجل ويعتبر اقتصادها امنا ومناخها الاستثماري محفزا وجاذبا للاستثمارات الخارجية والداخلية ، كان اثر الازمة فيها اقل بكثير من باقي الدول التي لا تتوفر فيها هذه المعطيات (العودان، 2012: 25) .

ثانيا ١١ اسباب الازمة المالية العالمية

تحدثت الازمات المالية بتضافر مجموعة من الاسباب اهمها :-

- 1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي : ان التقلبات في معدل التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة ، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار سببا مباشرا لحدوث الازمات المالية (التوني، 2004: 5) .

2- اضطرابات في القطاع المالي : يعتبر القاسم المشترك في حدوث الازمات المالية هو الافراط في منح الائتمان ، والتدفق الكبير برؤوس الاموال من الخارج اضافة الى انهيار اسواق الاوراق المالية ، حيث شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال الثمانينات والسبعينات توسعا كبيرا (عابد، 2009: 51) . وادى هذا التوسع الى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية او العقارية كما في حالة الازمة المالية في كوريا الجنوبية ، او لقطاع واحد كالقطاع الحكومي او الصناعي او التجاري كما حدث في حالة الازمة المالية في تايلاند (حمزة، 2013: 7) .

3- تشوه نظام الحوافز : ان اي نظام للحد من الكوارث والازمات المالية لن يعمل بنجاح الا اذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ اجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة ، ويجب ان يكون هناك احساس مشترك لدى كل من اصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئا ما سيفقدونه جميعا اذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامات كل منهم (الطوخي، 2012: 6) .

4- سياسة سعر الصرف : لقد دلت الصدمات الخارجية السابقة ان الدول التي اتبعت سياسة سعر الصرف الثابت اكثر عرضة للازمات المالية لما لهذا النظام من صعوبات على السلطات النقدية للقيام بدور مصرف الملاذ الاخير للاقتراض بالعملة الاجنبية ، بحيث تؤثر سلبا في رصيد احتياطياتها من العملة الاجنبية ، مما يؤدي الى ازمة عملة مثل حالة المكسيك والارجنتين ، وقد تمخض عن ازمة العملة وجود عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي نقص في عرض النقود وارتفاع اسعار الفائدة المحلية ، اما بالنسبة للدول التي تنتهج سياسة سعر صرف سري سوف يؤدي حدوث ازمة العملة فيها الى تخفيض قيمة العملة وزيادة الاسعار المحلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة اصول وخصوم المصارف الى مستوى اكثر اتساقا مع متطلبات الامان المصرفي (عبد القادر ، محمد، 2009: 12) .

المطلب الثالث ١١ انواع الازمة المالية العالمية

بالرجوع الى الازمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن الانواع التالية :

اولا ١١ ازمة النقد الاجنبي : تحدث الازمة في النقد الاجنبي او العملة عندما تؤدي احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما الى تخفيض قيمتها او الى هبوط حاد فيها او ترغب البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته او رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة .

ويميز بعض المحللين بين ازمات العملة ذات الطابع القديم وبين الازمات ذات الطابع الجديد ، اذ ان الاولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الافراط في الانفاق والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي الى اضعاف الحساب الجاري بما يؤدي في النهاية الى تخفيض قيمة العملة ، اما في الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد يمكن ان يؤدي في مناخ الاسواق المالية والرأسمالية الاكثر تحررا وتكاملا الى الضغط سريعا على سعر الصرف (العقون، 2013: 10) .

ثانيا ١١ ازمة الاسواق المالية : تحدث ازمة اسواق المال نتيجة لما يعرف اقتصاديا بظاهرة (الفقاعات) ، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح انهيار اسعار الاصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه فيبدأ سعره بالهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الاسعار (حمزة، 2013: 6) . ويمتد هذا الاثر نحو اسعار الاصول الاخرى سواء في القطاع نفسه او في القطاعات الاخرى

ويتم الحديث عن الازمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على ازمتي 1929 و1987(قدي،2009: 9).

ثالثا ١١ الازمة المصرفية : تحدث هذه الازمة عندما يقوم البنك بإقراض معظم الودائع لديه او تشغيلها ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، ومن ثم فإنه لا يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين اذا ما تخطت تلك النسبة ، وبذلك يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك ، واذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك اخرى فتسمى في تلك الحالة ازمة مصرفية ، وعندما يحدث العكس ، اي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث ازمة في الاقراض ، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان (الراوي،2010: 4) .

المبحث الثاني

المطلب الاول ١١ الاثار السلبية والايجابية لازمة المالية العالمية وكيفية معالجتها

لقد اخذت تداعيات هذه الازمة تتفاقم منذ اغسطس 2007 بشكل مخيف ، حيث يؤكد الكثير من الاقتصاديين الى انه بناء على المؤشرات والبيانات الاقتصادية فإن الاسوأ في هذه الازمة كان خلال الربع الاول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع من عام 2008 ، ولكن بدون ادنى شك فإن لهذه الازمة تداعيات سلبية وايجابية على النحو التالي :

اولا ١١ الاثار السلبية لازمة المالية العالمية

1- الذعر والخوف والقلق الذي اصاب الناس جميعا ، حكام ومسؤولين واصحاب مؤسسات مالية ومصرفية ومستهلكون مهددون بارتفاع الاسعار وعمال مهددون بفقد وظائفهم ، والهولة في سحب الایداعات من البنوك لان رأس المال جبان (شحاتة،2008: 9) .

2- افلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين ، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية التي اعلنت افلاسها 11 بنك من بينها (بنك اندي ماك) الذي يستحوذ على 32 مليار دولار من الاصول وودائع بقيمة 19 مليار دولار (المناصير والكاسبية، 2009: 19) .

3- انخفاض حاد في حجم المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات بسبب ضعف السيولة وعلى رأسها اكبر المجموعات الامريكية (فورد) و (جنرال موتورز) وهذه الاخيرة على وشك الافلاس وهو ما يهدد بطرد مليوني عامل (كورتل وزريق،2009: 15).

4- الخسائر المصرفية في اصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض اسعار الاسهم التي ظهرت نتيجة الازمة المالية سيزيد الحاجة الى رؤوس اموال يصعب ايجادها (حشاد،2009: 21) .

5- التكاليف الباهضة لمعالجة اوضاع المؤسسات المتضررة التي فاقت 3 تريليون دولار سوف ينعكس عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد العالمي (المناعي ، 2008: 29) .

6- ادت هذه الازمة الى تفشي نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق المالية العالمية ، وحالة من الخوف الشديد في اوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار دفعت الكثير منهم عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات امنة في قطاعات اخرى (ابراهيم وحواس،2009: 21) .

7- تفاقم العجز في الميزانية الفيدرالية الامريكية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الامريكي خلال عام 2008 ليصل 4.5% بالإضافة الى تراجع تحويل رؤوس الاموال الى الولايات المتحدة الامريكية بنسبة تقدر حوالي 50% (البسام،2008: 11) .

ثانيا ١١ الاثار الايجابية لازمة المالية العالمية (الشيخ، 2009: 9)

- 1- ان كل ازمة لها دورة اقتصادية تستنفذ اثارها من خلالها ، والمستثمر الحصيف هو الذي يستفيد من هذه الازمة ، فحين يدخل الاقتصاد في فترة الركود يتوقف عن الاستثمار ، وعند هبوط اسعار الاسهم والسندات يقوم بالاستثمار ، وكثير منها يباع بأقل من قيمة الاصدار ، مما يعني ان اسهم العوائد واسهم الشركات الناجحة اصبحت مغرية للاستثمار .
- 2- ادى الركود الاقتصادي الى تراجع الطلب على السلع والخدمات مما ادى الى تخفيض الاسعار العالمية بما في ذلك الموارد الاولى ومواد البناء وجميع السلع التي تعتمد كثيرا على الطاقة .
- 3- تغيير جذري في عمل الاسواق والنظام المالي الدولي ووضع ضوابط اكبر على عمليات الاقتراض وقيام نظام نقدي دولي جديد لتنظيم الاسواق المالية .
- 4- العودة الى الفلسفة الاقتصادية القائلة بضرورة عودة الدولة الى التدخل في عمل الاسواق المالية والمصرفية الاقتصادية بدل ان تكون الادارة قائمة على السوق .

ثالثا ١٢ كيفية معالجة الازمة المالية العالمية (الميداني، 2009: 8)

- 1- السياسة النقدية اي تخفيض معدلات الفائدة وضخ السيولة .
 - 2- انقاذ مؤسسات مالية مشرفة على الانهيار بعمل ترتيبات لدمجها او اقتنائها من مؤسسات مالية اخرى قادرة او منحها قروض حكومية مقابل اخذ حصص في ملكيتها .
 - 3- السياسة المالية : الاعلان عن مشاريع حكومية بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة مؤسسات مالية وشركات انتاجية وبرامج انفاق لتحفيز الاقتصاد .
 - 4- كان هناك خطر جسيم على الاقتصاد العالمي ما قبل الاحد 12 تشرين الاول عام 2008 لو سمح باستمرار انهيار البنوك الكبيرة وافلاسها ، لكن المقدرات القيادية الرفيعة التي اظهرها الرئيس الفرنسي ساركوزي حين جمع قادة دول الاتحاد الاوروبي ورئيس الوزراء البريطاني في باريس في نفس اليوم المذكور واتخاذ القرارات الهامة التي جنب العالم الانهيار المصرفي والمالي والاقتصادي والفوضى العارمة التي تنتج عن ذلك والتي لا يستطيع احد ان يتنبأ بنتائجها .
- وكان من بين هذه القرارات التي كانت مستوحاة من سياسات السيد غوردن براون :-
- أ- تأمين الودائع المصرفية بالكامل .
 - ب- تأمين القروض ما بين المصارف .
 - ت- دعم رأسمال البنوك المحتاجة .
- 5- وضعت هذه القرارات اللازمة على طريق الحل : فقد توصلت مختلف القمم الاوروبية الى توفير حوالي الفين مليار يورو لدعم النظام المصرفي وتنشيط الاقتراض بين المصارف كخطوة اولى لاستئناف تقديم القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تعتبر عماد النشاط الاقتصادي .
- ساهمت هذه الخطة في تحسين المؤسسات المصرفية من الافلاس لكنها لم تؤد غرض تنشيط الائتمان الى المؤسسات الاقتصادية ، لذلك فإن الازمة يحتاج حلها الى فترة من الزمن .
- المطلب الثاني ١١ اثار الازمة المالية العالمية في اقتصاديات الدول النامية
- إذا كانت الازمة المالية العالمية قد خلفت اثارا كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة التي ضربتها ، فهذا لا يعني ان اقتصاديات الدول النامية في منأى عن اثارها السلبية ، حيث ان اغلبية الدول النامية قد تأثرت سلبا بتداعيات هذه الازمة بدرجة

متباينة وحسب خصوصية كل بلد ودرجة انفتاح اقتصاده وارتباطه بالخارج ، وبالتالي شهدت اقتصاديات هذه الدول تباطؤ في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة (عثمان، 2010: 55) .

ان مجموعة الدول النامية سوف تتأثر بالازمة المالية العالمية كغيرها من الدول الاخرى عبر القنوات التي تربطها بالاقتصاد العالمي . حيث انها قد تكون من اكثر الدول استعدادا لحدوث الازمات فيها من جراء الاستثمارات الاجنبية ، على خلفية ان البلدان النامية تعاني من صعوبات جمة وتجمعها صفات مشتركة (بودرمانه، 2009: 259) :

اولا " نقص وضعف البنى الاساسية وندرة رؤوس الاموال وسوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة .

ثانيا " عدم مرونة السياسات النقدية والمالية وارتفاع مستوى المديونية لهذه الدول .

ثالثا " نقص البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية وانخفاض مستوى التعليم .

رابعا " انتشار البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وعدم الاستقرار السياسي .

ونتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة فقد وجدت الدول النامية نفسها في دوامة الازمة وتأثرت بها حسب قوة الارتباط والعلاقات التبادلية ما بين هذه الدول والاقتصاد العالمي . فالدول النامية الناشئة لها اسواق مالية مفتوحة كان التأثير فيها قويا ومباشرا مثلما حدث في اقتصاديات الدول المتطورة ، اما البلدان النامية الضعيفة العولمة فقد انتها الاثار اساسا بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة لتراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة الى انهيار اسعار المواد الاولية ، وتؤثر الازمة على تدفقات السياح والمسافرين نحو الدول ذات الجذب السياحي ، ويضاف الى ذلك تراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة وتباطؤ وتيرة المساعدات والتمويلات الخارجية وهذه العوامل كلها سوف تؤثر على اقتصاد الدول النامية (المعهد العربي للتخطيط، 2011: 2) .

في النهاية يمكن القول ان الدول النامية اصبحت تعتمد بشكل كبير على التجارة والاستثمار الخارجي لتنمية اقتصاداتها سوف تطلبها الازمات العالمية عبر قنوات اهمها قناة التجارة والاستثمار ، كما ان الدول النامية الفقيرة التي تعتمد ايضا على المساعدات سوف تتأثر نتيجة تراجع التدفقات الرسمية . ولقد ساعدت الظروف الاقتصادية العديد من الدول النامية على تحمل تكاليف الازمة ، خاصة في مرحلة الرواج التي سبقت الازمة والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار المواد الاولية وماكنتها ، حيث استطاعت من خلالها مواجهة الطلب العالمي على سلعها ، لكن اثار الازمة لم تمحى كلها بالرغم من ان توقعات النمو العالمية تظهر جيدة ، حيث ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية وانخفاض اسعار المواد الاولية وارتفاع اعداد البطالة والفقر سوف يزيد من هشاشة الدول النامية (مرابط، 2009: 10) .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا الاستنتاجات

- 1- تسببت التدفقات المالية الضخمة سواء في صورة اموال ضخمة او استثمار اجنبي مباشر من الدول المتقدمة الى الدول النامية بارتفاع قيمة العملات الوطنية للدول النامية وبالتالي اضعاف تنافسية اقتصاداتها في الاسواق المالية .
- 2- ان اثار هذه الازمة لن تظل محصورة بالجوانب المالية فقط بل ستتعدى ذلك الى الانتاج والتجارة الدولية واسعار الصرف وحركة رؤوس الاموال والاستثمار العالمي بما ينعكس على معدلات النمو العالمي .
- 3- اظهرت الازمة المالية العالمية وجود خلل في النظام الرأسمالي العالمي ، حيث كان سابقا يقوم على اساس الرأسمالية التجارية ثم تحول الى الرأسمالية المالية .

- 4- يبقى للاقتصادي العالمي "جورج سورس" رأي منفرد وجدير بالاهتمام حيث يرى ان ما يجري لا يعدو اعادة ترتيب للمراكز الاقتصادية في العالم وانتقال حقيقي للقوة الاقتصادية من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى الدول النامية وفي مقدمتها الصين .
- 5- ان الازمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم الاخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاقتراض غير المسؤول للأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة ادى الى ايجاد فجوات في اسواق الاصول والمشتقات المالية .

ثانياً التوصيات

- 1- زيادة الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي على المؤسسات المالية لغرض التأكد من تطبيق ضوابط منح التمويل .
- 2- ان تخفيض الاسعار تخفيضاً ملموساً سوف يساعد كثيراً في رفع مستوى مدخرات الاموال المتبقية من دخول الافراد والارباح الصافية للشركات مما سوف يؤدي الى زيادة معدلات السيولة النقدية المستخدمة في الاتفاق والتي سيكون لها الاثر الفعال في تنشيط حركة الطلب الكلي .
- 3- اقامة نظام مالي عالمي جديد يركز على الشفافية والممارسة المصرفية السليمة مع وضع قواعد ثابتة لتحقيق الاستقرار المالي على صعيد المعاملات الدولية .
- 4- العمل على التنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية حتى يمكن تحديد المشاكل قبل وقوعها ، فالتطورات التي شهدتها القطاع المالي مع الدعوة على تبني "الليبرالية المتوحشة" على حد تعبير "جورج سورس" جعل جزءاً كبيراً من الانشطة والممارسات تطور خارج الاطر المكشوفة .
- 5- ضرورة انشاء محفظة مالية تكون متخصصة في شراء اصول بعض الشركات الاستثمارية التي بحاجة الى سيولة ، ويتم تحديد شراء الاصول بالاتفاق مع الشركة ، ويصدر مقابل ذلك سند قابل للرهن بقيمة لا تزيد عن 80% من قيمة الاصل ، عندها تقوم الشركة برهن هذا السند عند البنوك ، وتحصل على السيولة مقابل هذا السند الحكومي على ان توجه تعليمات الى البنوك بتسهيل هذه الالية .

المصادر

اولاً المصادر العربية

- I. ابو فارة ، يوسف احمد ، ادارة الازمات ، مدخل متكامل ، دار الثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
- II. البسام ، خالد عبد الرحمن ، اثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي ، مجلة التقنية والمعلومات ، الغرفة التجارية الصناعية ، جدة ، 2008 .
- III. التوني ، ناجي ، الازمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، الكويت ، 2004 .
- IV. الحسين ، حسين شحاتة ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، سلسلة بحوث ودراسات الفكر الاقتصادي الاسلامي ، 2008 .
- V. الحسيني ، عرفان تقي ، الاقتصاد السياسي لازمة اسواق المال الدولية ، مجلة المال والصناعة ، بنك الكويت الصناعي ، 2007 .
- VI. الحسيني ، عرفان تقي ، التمويل الدولي ، دار للنشر ، الاردن ، 1999 .

- VII. الخزرجي ، ثريا ، الازمة المالية الراهنة واثرها في الاقتصاديات العربية ، التحديات وسبل المواجهة ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ، الاردن ، 2009 .
- VIII. الرواي ، قتيبة فوزي ، علاج الازمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم ، المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة ، جامعة جرش الخاصة ، الاردن ، 2010 .
- IX. السيد ، عليوة ، ادارة الازمات في المستشفيات ، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 .
- X. الشيخ ، الداوي ، الاسباب وجذور ونتائج الازمة المالية العالمية ، مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 2009 .
- XI. الطوخي ، عبد النبي اسماعيل ، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط ، مصر ، 2012 .
- XII. العقون ، نادية ، العولمة الاقتصادية والازمات المالية ، الوقاية والعلاج ، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2013 .
- XIII. العوران ، احمد فراس ، الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، الاردن ، 2012 .
- XIV. المعهد العربي للتخطيط ، تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 102 ، الكويت ، 2011 .
- XV. الميداني ، محمد ايمن عزت ، الازمة المالية العالمية ، اسبابها وتداعياتها ، ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري ، محاضرة القايت في جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 2009 .
- XVI. المناعي ، جاس ، الازمة المالية العالمية ، وقفة مواجهة ، نشرة صندوق النقد العربي ، 2008 .
- XVII. الهادي ، هباني ، جذور الازمة المالية العالمية ، منبر الرأي ، السودان ، 2009 .
- XVIII. بريس عبد القادر ، طرشي محمد ، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية ، ملتقى دولي ثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً ، جامعة خميس مليانة ، 2009 .
- XIX. بوبر مانه ، مصطفى ، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات ، الجزائر ، 2009 .
- XX. توهامي ابراهيم ، صلاح حواس ، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وضرورة اعادة بناء النظام المالي العالمي ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث ، كلية العلوم الادارية والمالية بعنوان الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ، التحديات والافاق المستقبلية ، جامعة الاسراء ، الاردن ، 2009 .
- XXI. ديار ، حمزة ، انعكاسات الازمة المالية العالمية على الامن الغذائي في الوطن العربي ، دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 .
- XXII. زكريا ، بله باسي الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ، مؤتمر كلية ادارة الاعمال ، جامعة الجنان ، لبنان ، 2009 .
- XXIII. شريط ، عابد ، معدل الفائدة ودورية الازمات في الاقتصاد الرأسمالي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 48 ، بيروت ، 2009 .

- XXIV. عبد المجيد ، قدي ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 46 ، لبنان ، 2009 .
- XXV. عبد المجيد ، قدي ، الازمة المالية وحلول الحكومات ، مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، 2009.
- XXVI. عثمان ، محمد عثمان ، الازمة المالية العالمية ، الاسباب والتداعيات ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، 2010 .
- XXVII. علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، الازمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعياتها وسبل العلاج ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن ، 2009 .
- XXVIII. فريد كورتل ، كمال زريق ، الازمة المالية ، مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ، الاردن ، 2009.
- XXIX. كورتل ، فريد ، الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاديات العربية ، مؤتمر الازمة المالية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والاسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان ، 2009 .
- XXX. محمد سهو ، نزهان ، الازمة المالية الراهنة ، المفهوم الاسباب والتداعيات ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 83 ، 2010 .
- XXXI. مرابط ، ساعد ، الازمة المالية العالمية ، الجذور والتداعيات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 .
- XXXII. نبيل ، حشاد ، الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية ، القاهرة ، 2009 .

ثانياً المصادر الاجنبية

- I. Peter Jarrett , Balance courante Americana : Department des Affaires economies , 2006 . www.obsewateurocde.org .